تجربة المجلس الأعلى للغة العربية في وضع الأدلّة بالعربية*

أ د صالح بلعيد

(ج.تيزي وزو)

إنّي سعيد جداً أن أشارك في المؤتمر الحادي عشر للتعريب، وأجد نفسي كمانحِ الماء قطرةً فماذا عساني أقول وفطاحلةُ المصطلح حضور، وشيوخ التعريب كُثُر، فهل تجود كلماتي من الموجود وأرجو ألاّ تكون من القول المردود، إنّي جئتكم من الجزائر لعرض تجربة ناجحة في مجال تعميم استعمال اللغة العربية خطوة خطوة، بدءاً بوضع المصطلحات الإدارية، إلى ما يمكن أن نخطّط له في لاحق من الأعمال المصطلحية، ونأمل ذلك والله على ما نقول شهيد.

* - محاضرة ألقيت في مؤتمر التعريب الحادي عشر الذي جرت فعالياته في رحاب مجمع اللغة العربية الأردني أيام: 19.12 نوفمبر 2008.

سيداتي سادتي: إنّ مكتب تنسيق التعريب بالرباط يعقد مؤتمره الحادي عشر لمناقشة قضيتين هما:

1ـ الاستماع إلى البحوث التي تتّصل بقضايا التعريب والمصطلح واللغة العربية.

2ـ دراسة وإقرار المشروعات المعجمية العشرة.

وأراه يستهدف طموحاً مَنّاناً لمن يبتغي المزيد، في عالم لا محلّ لمن لا يضيف الجديد، عالم المؤسّسات والمصطلحات والمعاجم، عالم المدقّقات والمجسّمات والمصغّرات، عالم لا تنتهي أبعاده ومراميه، فماذا نحن فاعلون، وماذا نحن قائلون، وماذا نحن مضيفون.

إنّ ما سوف نناقشه في هذه الأيام من الملفات التي لم تغلق منذ أربعينيات القرن الماضي، وما يزال الحديث عن المصطلحات، ومكامن عدم توحيدها، وعدم استعمال الموّحد منها، والشكاوى الكثيرة على المصطلح، والدعوة التي تقام ضد عدم تعريب التعليم في مختلف مراحله. وإنّه

رغم ما قُدّم من اجتهاد نوعي، وما قدّمته المؤسّسات المجمعية من مناهج توحيد، وما أقرّته مؤتمرات التعريب من تسديد، وما قامت به الجامعات العربية، ومراكز البحوث من ترديد، وما قام به بعض الأفراد من تجسيد، فالمسألة لا تزال تراوح مكانها فلا تحيد، فهل الخلل في التجديد؟

يبدو أنّ مسألة وضع المصطلح بمنهجية واضحة دقيقة مفروغ منها الآن، فقواعد التوحيد ضرورية في شأنها، لكن لا بدّ أن تستكمل بقواعد التنميط، وهذا ما سعى له مكتب تنسيق التعريب والمؤسّسات المجمعية، وكثيرً من مؤسّسات التعريب، وتبقى المسألة الأصعب في كيفية نشر هذه المصطلحات الموحّدة، وكيف تستطيع هذه المصطلحات أن تجد أعشاشها المناسبة في الكتاب المدرسي، وفي البيت والمحيط، وفي وسائل الإعلام، وفي كلّ الوسائل المعاصرة، تلك هي المسألة الأكثر تساؤلاً. كما تحتاج المسألة في وقتنا المعاصر إلى تجسيد آلية جديدة باستعمال أجهزة الحاسوب، وما يلحق به من تقنيات فلقد

عفا الزمان عن عصر الجذاذات، فإكراهات الحاضر تفرض علينا إعادة النظر في أشكال إتاحة المصطلحات، فلا مفرّ من ميكنة المعاجم، ودخول صناعة علم المصطلح والمصطلحية، فهي عملية واجبة في خزن المصطلحات ومعالجتها وترجمتها وتنسيقها وتوحيدها وتوثيقها ونشرها، وهذا لعدّة عوامل:

- استحالة إلمام فرد واحد أو مؤسّسة واحدة بجميع المصطلحات؛

- استخدام الحاسوب يؤدّي إلى كثرة التخزين وسرعة الاسترجاع؛

- سهولة رصد المصطلحات وتحديثها وتنميطها وتطويرها.

ومن هنا فبات حرياً أنّ العمل الجماعي، وتجسيد المؤسّسات لهو السبيل الأقوم للمتابعة والتفعيل "ولقد أصبحت محاولة رصد ومتابعة المصطلحات العلمية في مجال علمي ضيّق شاقة أو كادت أن تكون مستحيلة باستخدام الأدوات التقليدية أو بالاقتصار على القدرات العقلية، ونعني في هذا الصدد الصناعة المعجمية

الورقية[1]" وهذا في إطار التمسّك بالعربية لغة علم ضمن المنظومة الشاملة للتنمية الاقتصادية وتوحيد المجتمع، كما أنّ ربط قضية توحيد المصطلح بقضية وضع اللغة العربية ذاتها وبقضية الهوية العربية جدّ مطلوب.

إخواني: هي وجعات ووخزات تحتاج من ذوي الحلّ تقديم العلاج، والتحسيس بأمر التمسّك باللغة العربية؛ لغة علم كانت، ألا يمكن أن تعود إلى سالف عهدها في رفد المجتمع ضمن منظومة شاملة للتنمية الاقتصادية وتوحّيد المجتمع، فلا مجال لنا غير العمل على أن تنال اللغة العربية وتعود إلى وضعها السابق في التنظير والتطبيق، فليس لنا لغة أخرى، وهي التي حباها الله لنا.

1ـ التعريف بالمجلس الأعلى للغة العربية: هيأة علمية ثقافية استشارية تابعة لرئاسة الجمهورية مؤشّر لها

[1]. دحام إسماعيل العاني وآخرون "آلية لتوظيف الشبكة العالمية (إنترنت) في رصد المصطلح العلمي وتعريبه وضبطه ونشره" دراسة أعدت لندوة إقرار منهجية موحدة لوضع المصطلح العلمي العربي وسبل توحيده وإذاعته. دمشق: 2825 تشرين أول 1999، مجمع اللغة العربية بسورية.

بمرسوم رئاسي رقم 226/98 المؤرخ في 17 ربيع الأول عام 1419 الموافق 11 يوليو سنة 1998 . للمجلس صلاحيات ومهام كبيرة، نذكر بعضاً منها:

المادة 4: يقوم المجلس بالصلاحيات الآتية:

ـ يتابع تطبيق أحكام القانون رقم 91ـ05 المؤرخ في 30 جماد الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير 1991 المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، وكلّ القوانين الهادفة إلى تعميم استعمال اللغة العربية وحمايتها وترقيتها وتطويرها؛

ـ ينسق بين مختلف الهيئات المشرفة على عملية تعميم استعمال اللغة العربية وترقيتها وتطويرها؛

ـ يقيّم أعمال الهيئات المكلّفة بتعميم استعمال اللغة العربية وترقيتها وتطويرها؛

ـ ينظر في ملاءمة الآجال المتعقلة ببعض التخصّصات في التعليم العالي المنصوص عليها في المادة 7 المعدّلة والمتمّمة للفقرة الثانية من المادة 36

من القانون 91ـ05 المؤرّخ في 16 يناير 1991 المعدّل والمتمّم والمذكور أعلاه؛

ـ يساهم في إعداد واقتراح العناصر العملة التي تشكّل قاعدة وضع برامج وطنية في إطار السياسة العامة لبرامج تعميم استعمال اللغة لعربية؛

ـ يقدّم آراء واقتراحات في ما يخصّ التدابير التشريعية التنظيمية التي تدخل ضمن صلاحياته؛

ـ يدعم التنفيذ الفعلي للبرامج الوطنية/ أو البرامج القطاعية المتعلّقة بتعميم استعمال اللغة العربية؛

ـ يرقي استعمال اللغة العربية ويحميها في الإدارات والمرافق العمومية ويحرص على سلامتها؛

ـ يدرس ويبدي رأيه في مخطّطات وبرامج العمل القطاعية الخاصة بتعميم استعمال اللغة العربية ويتأكّد من انسجامها وفعاليتها؛

ـ ويتلقّى لهذا الغرض من الإدارات والمؤسّسات والهيئات العمومية كلّ المعلومات والمعطيات والإحصائيات التي تتعلّق بمهامه ونشاطه؛

ـ يبدي المجلس ملاحظاته، ويبلغ معاينته إلى الجهات المعنية إذا لاحظ تأخّراً في تطبيق البرامج المحدّدة، أو تقصيراً في تنفيذ القوانين أو الأعمال المقرّرة، ويرفع بذلك تقريراً إلى رئيس الجمهورية؛

ـ يقدّم تقريراً سنوياً إلى رئيس الجمهورية حول عملية تعميم استعمال اللغة العربية؛

المادة 5: يجب أن يعمل المجلس على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بتطبيق استعمال اللغة العربية في الإدارات والمؤسّسات والهيئات العمومية ومختلف الأنشطة، لاسيّما الاقتصادية والثقافية والاجتماعية؛

المادة 6: يمكن للمجلس أن يبادر بالعلاقة مع المؤسّسات المختصة بكلّ دراسة أو بحث يهدف إلى ترقية اللغة العربية وتعميم استعمالها، ومن أجل ذلك يمكنه الاستعانة بالمؤسّسات الوطنية أو بالشخصيات العلمية. وفي هذا الإطار يقوم المجلس على الخصوص بما يلي:

ـ يعمل على تعبئة الكفاءات العلمية والتقنية لتمكينها من إنجاز الدراسات والأبحاث واقتراح البرامج التي تساعد على استغلال نتاجها ونشرها بكلّ الوسائل؛

ـ ينظم الندوات والملتقيات والأيام الدراسية حول موضوع استعمال اللغة العربية في مختلف المجالات، ويسهر على استغلال نتائجها ونشرها بكلّ الوسائل؛

ـ يستغل جميع الدراسات والأبحاث المنجزة في الجزائر أو في الخارج والتي ترتبط بمهامه؛

المادة 7: يتولّى المجلس كذلك ما يلي:

ـ يوجه عمل المؤسّسات والهيئات والقطاعات التي تمارس أنشطة الثقافة والإعلام والتربية والتكوين في تطوير وتعميم استعمال اللغة العربية؛

ـ يقوم ويدرس آثار الأعمال التي تبادر بها مختلف الهيئات والإدارات على اللغة العربية، ويبدي رأيه في كلّ مشروع؛

ـ يقدم الملاحظات التقييمية إلى القطاعات المكلفة بإنجاز برامج تعميم استعمال اللغة العربية.

وإذا أردنا أن نلخص كلّ هذا نقول: إنّ المجلس يساهم في إعداد واقتراح العناصر العملية التي تشكّل قاعدة وضع برامج وطنية في إطار السياسة الوطنية العامة لبرامج تعميم استعمال اللغة العربية، ويعمل على تعبئة الكفاءات العلمية والتقنية لتمكينها من إنجاز الدراسات والأبحاث، واقتراح البرامج التي تساعد على ازدهار اللغة العربية، ويدرس ويبدي رأيه في مخطّطات وبرامج العمل القطاعية الخاصة بتعميم استعمال اللغة العربية، ويتأكّد من انسجامها وفعاليتها، وينظر في مدى ملاءمة الآجال المتعلّقة ببعض التخصّصات في التعليم العالي، ويقدّم آراء واقتراحات فيما يخصّ التدابير التشريعية التنظيمية التي تدخل ضمن صلاحياته، كما يدعّم التنفيذ الفعلي للبرامج الوطنية أو البرامج القطاعية المتعلّقة بتعميم استعمال اللغة العربية، كذلك يوجّه عمل المؤسّسات

والهيئات والقطاعات التي تمارس أنشطة الثقافة والإعلام والتربية والتكوين في تطوير وتعميم استعمال اللغة العربية، كما يقوّم ويدرس آثار الأعمال التي تبادر بها مختلف الهيئات والإدارات على اللغة العربية، ويبدي رأيه في كلّ مشروع يمكن أن تكون له آثار على عملية تعميم وترقية استعمال اللغة العربية، ويقدّم الملاحظات التقويمية إلى القطاعات المكلّفة بإنجاز برامج تعميم استعمال اللغة العربية، وهذا كلّه في إطار تقديم تقرير سنوي لرئاسة الجمهورية عن مدى سيرورة عملية تعميم استعمال اللغة العربية في مختلف القطاعات بالإشارة إلى جملة الصعوبات، وتقديم الحلول المناسبة.

2ـ منجزات المجلس الأعلى للغة العربية: أراني بعد هذا التعريف أتحدّث عن منجزات المجلس الأعلى للغة العربية، وأخصّ جانبَ وضع المصطلحات.

إنّ الأعمال التي أنجزها المجلس تتنزّل في وضع خطّة منهجية مستوحاة من قرارات

مؤتمرات التعريب في مسألة وضع المصطلحات وتوحيدها، ومن المبادئ الأساس في اختيار المصطلحات العلمية ووضعها، في بنودها الثمانِية عشرة؛ التي تعمل بها المجامع اللغوية والعلمية العربية، والمنبثقة من ندوة (منهجية وضع المصطلحات العلمية الموحّدة المنعقدة بالرباط بين 18ـ 20 فبراير 1981م) ومن أسسها اعتماد الطرائق التالية:

ـ مجاز أو اشتقاق أو تعريب أو نحت، وهذا الأخير عند الضرورة؛

ـ تفضيل الكلمة الفصيحة على المعرّبة؛

ـ تجنّب -قدر الإمكان- الكلمة العامية؛

ـ اختيار الصيغة الجزلة الواضحة؛

ـ اعتماد الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على التي لا تسمح؛

ـ اعتماد الكلمة المفردة على المركّبة؛

ـ اعتماد الكلمة الدقيقة على العامة؛

ـ عدم اعتماد الترادف.

واعتباراً لذلك فإنّ المجلس بعد استقرائه لجميع مصطلحات الاختصاص الواحد الموضوعة والمستعملة في الإدارة الجزائرية، يركّز جهده على اختيار المصطلح الأكثر استعمالاً، والذي يستجيب للطرائق المذكورة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّه يعتمد مبدأ الاطراد والشيوع، ويُسْر التداول والملاءمة اللغوية؛ سعياً لتجسيد منهجية علمية تُعتمد في مؤسّسات وضع المصطلحات، ولم يضع اجتهاداً خارج المتّفق عليه، وكانت منهجيته تقوم على ما يلي:

- حيازة كلّ المصطلحات ذات العلاقة بالمجال المحدّد؛

- التركيز على المدلولات المحيّنة للمصطلحات؛

- وضع أكثر من مقابل عربي لبعض المصطلحات (إذا كانت هذه المقابلات مستعملة)؛

- اعتماد الألفبائية اللاتينية أصلاً للبحث عن المقابل العربي؛ لكون

المصطلحات التي استُعملت لمدة طويلة في الجزائر باللغة الفرنسية؛

- وضع مسرد للمقابلات العربية مرتّبة ترتيباً ألفبائياً يُمَكِّن المستعملَ من الاهتداء إلى مقابله الفرنسي بواسطة رقم معيّن.

وفي هذه الحيازة الأولية كان المجلس يقوم بما يلي: التصحيح والتدقيق، الإضافة، الدمج، الانتقاء البحث عن المقابل العربي الدقيق. وهذه المنهجية التي يعتمدها، يعضدها فريق من الباحثين المشتغلين في مجال إعداد هذه المصطلحات، والمكوّن من:

- المختصّين في المصطلحات.
- المختصّين والخبراء في صناعة المعاجم.
- الممارسين والمستعملين من الإداريين.
- اللغويين.
- التقنيين.

ومن وراء هذه المنهجية والفريق العامل، أنجز المجلس الأعلى سلسلة من

الأدلّة الثنائية اللغات: عربي ـ فرنسي/ فرنسي ـ عربي، وبعضها ثلاثية اللغات: عربي/ فرنسي/ إنجليزي، وهي:

- **معجم المصطلحات الإدارية؛**
- **دليل لغة المريض؛**
- **دليل وظيفي في التسيير والمحاسبة (مصطلحات ونماذج)؛**
- **دليل وظيفي في إدارة الموارد البشرية (مصطلحات ونماذج)؛**
- **دليل المصطلحات المكتبية.**

كما نصّب المجلس الأعلى مؤخراً لجنة عمل مصغرّة لإنجاز أدلّة تربوية حول **مصطلحات العلوم والرياضيات والفيزياء.** ونشير بأنّ عمل اللجان مستمرّ، وعلى مدار السنة، فبعض اللجان تشتغل مرة كلّ أسبوع، ولجان أخرى مرتين في الشهر.

3ـ مواصفات هذه الأدلّة: هي أدّلة إدارية في عمومها، تأتي مساهمة من المجلس الأعلى في نشر المصطلحات الإدارية بلغة الضاد، وتعميمها وتوحيد المصطلح الإداري في بلادنا. ويستهدف منها غرس

وتكريس المقابلات العربية في ألسنة الناس والإداريين، وتداولها بكيفية عفوية وموحّدة، وهذا في إطار خُطة قدّمتها مجموعة العمل تراها ضرورية وهي:

1ـ عدم الاكتفاء بذكر المقابل العربي بالنسبة إلى كلّ مصطلح، بل أضيفت إليه عيّنة من السياقات التي يُوظَّف فيها.

2ـ إدراج نماذج نمطية محيّنة من الوثائق المتداولة في المجالات ذات العلاقة بالتخصّص.

3ـ رصد ما أُلف من معاجم في الاختصاص.

أيّها الحضور: رأينا أنّ هذه المصطلحات التي نضعها في الجزائر لها أهميتها لفئات الإداريين من المتعاملين باللغة العربية تعاملاً مؤثّراً وحاسماً، فأصبح لزاماً علينا أن نعالج أمر المصطلح الموحّد ونتدارسه، ونضع المصطلحات المناسبة والمقبولة لدى فئات المستعملين، وهذا في إطار تحبيب اللغة العربية، وإنزالها مكانتها اللائقة بها كلغة رسمية جامعة، وليست لغة أحادية. ولم تقف العقبات دوننا في هذا الوقت

بالذات، بل نروم في مشاريعنا القادمة أن نوسّع دائرة وضع المصطلحات وتوحيدها لتنال الشقّ المغاربي، كما رأينا أن نخطّط لعمل طويل النفس في ضبط المصطلحات وتوسيعها إلى البلاد العربية، إضافة إلى إمكانية إدخال هذه المصطلحات في موقع المجلس ليستفيد منها المستعملون في كلّ مكان. ويعمل المجلس في تخطيط طويل المدى على تقديم خطط واضحة للدعوة إلى وضع واستعمال المصطلحات الموحّدة التي أقرّتها المؤسّسات المصطلحية، وعلى وجه الخصوص المجامع العربية ومكتب تنسيق التعريب، وهذا بتضافر الجهود التي تُبقي البحوثَ الأساسيةَ والبحوثَ التطبيقية مستمرةً، حالةَ ما أوليناها الأولوية.

إنّ المجلس الأعلى للغة العربية يقوم بِتَؤُدَّة على إنجاز الأدلّة الإدارية، ويعمل على توحيد مصطلحاتها وهذه التجربة هي خطوة في طريق دخول الصناعة المعجمية في لاحق من أعماله، ولا يروم المجلس العيشَ خارج ما تفرضه المضايقات التقنية، حيث العالم تغمره فيضانات من التدفّق

المعلوماتي والإعلامي، كان عليه أن يجاريها وفق خصوصياته لا أن ينعزل.

وفي ظلّ هذا الإنجاز الذي نفتخر به، لا ننكر أنّ صعوباتٍ جمّةً تعتري أحياناً بعض الأعداد بدءاً من التدقيق النّحوي والإملائي، وهذا في ظلّ افتقارنا إلى كتبة مهنيين ومنطقيات Logiciels عربية متطوّرة، وذلك ما جعل بعض الأخطاء المطبعية تظهر في بعض الأدلة، ولكن ذلك لم يُنزل من قيمتها الشيء الذي يثير فينا عزيمة بذل المزيد من التحسين والتطوير بغية تقديم الأفضل في لاحقٍ من الأدلة.

ثمّ إنّ هذه النقائص تعود إلى أنّ الإدارة الجزائرية أثناء وضعها للمصطلحات لم تستغل منهجية وضع المصطلحات العربية المتّفق علها في الرباط، ولا اطلعت على ما أنتجه مكتب تنسيق التعريب، فكان على خبراء المجلس أن يعيدوا بناء المعاجم من البداية لفظة لفظة، باعتماد المنهجية العربية المتّفق عليها، والعودة إلى المصطلحات الموحّدة التي أقرّها المكتب، فهي الفيصل

عندما يحدث الخلاف في مصطلح من المصطلحات.

إخواني: إنّنا في عصر التفاعل الآلي، وعصر النشر عن طريق أوعية المعلوميات، فتسارع وتيرة الاكتشافات أدّت إلى استحداث مصطلحات كثيرة تمّ تداولها وانتشارها قبل أن تخصّها المجامع بالدراسة، كما أنّ المعاجم الآن أدخلت مصطلحات كثيرة بالفعل والقوة قبل أن تنال الشرعية اللغوية وأنّ الفيض المعلوماتي الذي يديره الإنترنت كان سبباً في هذا الخليط اللامتناهي، وقد أدّى ذلك إلى ظهور قصور في تعريب وترجمة بعض المصطلحات، وعدم ضبط آلية توحيده ونشره. وكان الأجدر بنا أن نعتمد الصيغة الجديدة للمصطلح، وكيف يجد أوعية التوحيد بشكل آلي مثلما تفعل الأمم في تنميط مصطلحاتها، فهل نحن نكرة بين الأمم. ومن هنا نكون من الذين يباركون تجسيد آلية المرصد اللغوي للمصطلحات الموحّدة؛ وهي الآلية الإجرائية في مجال بنية الثقافة والعلم وتعريبها، أتاحته لنا تكنولوجية العصر للمساعدة في نشر

المصطلح وتوظيفه إلكترونياً بعدما عجزت المؤسّسات عن نشره ورقياً، كما أراه يعمل على تقديم خدمات معتبرة للترجمة الآلية؛ عن طريق الحوسبة كأداة دفع لتلك الآلية، تضيف لها وضوح الرؤية وسهولة استخدامه وتعميمه، فعن طريقه يحيا المصطلح، وإنّ اللغة العربية تحيا عن طريق الاستعمال، فهو الذي يرسّخ المدلول، والإعلام يعمل على توحيده.

إنّنا نعيش عصر التدفّق الإعلامي ومعناه التدفق المصطلحي، فهل يجدي نفعاً البقاء في العمل بالنظام التقليدي في وضع المصطلحات، والسرعة الفائقة تفرض علينا التأقلم مع المستجدات والمتدفقات، فآن الأوان بأن نعتمد استغلال هذه الآلية التي هي من نعم تكنولوجيا العصر، كما أنّ الضرورة المعاصرة تفرض علينا استغلال الإنترنت، والتي هي أدوات التعبير عن التقنيات جدّ دقيقة مثل: النانو تكنولوجي بل هي أدوات للتعبير الدقيق باللغة في المجالات التخصصية على نحو يحقّق التواصل في الاختصاص الواحد، ومن هنا فإنّ الاهتمام بالمصطلحات يزيد في

تنمية اللغة، وفي إطار الوظيفة الاتّصالية للغة وتزايد المفاهيم الحديثة، ويكون للمصطلحات الموحّدة دور حاسم في تنمية المعرفة العلمية والمشاركة في بناء المستقبل، خاصة مع تشعّب الفروع الذي أصبحت فيه للمصطلحات حواجز لغوية وعزلة بين المشتغلين لتعدّد إطلاق التسميات. ولا يمكن أن ندخل مجال خوض هذا العمل العلمي الهام دون الصناعة المعجمية التي لها أبعادها من حيث الإنتاج والتنميط والتوحيد والنشر.

الخاتمة: أتأسّف كلّ الأسف للوضع الذي آلينا إليه، بعدما ابذعرّ حالنا، فأصبحنا نستورد ولا نصدر ونستقبل ولا ننتج، نتبجّح بلغات غيرنا، ولا نكرّم لغتنا الجميلة، لغة القرآن الكريم، وإنّه لا يمكن أن يشيع "المصطلح العلمي العربي إلا إذا شاع استخدام العربية الصحيحة، ولن تشيع العربية الصحيحة إلا إذا كانت العربية هي لغة الأمّة بمختلف فئاتها وبمختلف مناشطتها[2]". وإنّه لا يمكن

[2]. محمد يونس عبد السميع الحملاوي "المصطلح العلمي العربي والحوسبة" محاضرة قدمت في الندوة الخامسة للمسؤولين عن تعريب التعليم العالي في الوطن العربي. الخرطوم: 30-28 نوفمبر 2004.

أن تتجسّد بالفعل والقوّة اللغة العربية العلمية إذا أحجمنا عن خوض غمار التقنيات المعاصرة، فكان يجب التسريع في تنشيط المرصد اللغوي للمصطلحات الموحّدة؛ حيث تحقق هذه الآلية اقتصاداً كبيراً في الوقت والجهد وتسمح بالإسراع في تكوين رصيد مصطلحي يمكن أن يتحوّل بالتدريج إلى مارد معلوماتي، وبنك المعطيات الذي يسهل وضع المعاجم اللغوية العامة والتقنية المختصة، فلا مفرّ من التعامل مع الإنترنت لربح الآنية والحداثة والشمول والإتاحة غير المحدودة للمتصفحين، وإنّ هذه الآلية تيسّر لنا أدوات التقنية؛ حيث توفّر التصميم العلمي العاكس للجوانب العلمية للغة، فللإنترنت إمكانات لا حدود لها لدفع عملية الترجمة أو تعريب المصطلحات بصورة مباشرة، وتعريب العلوم بطريقة غير مباشرة.

إنّ الواقعية العلمية والتشبّث بالمنهج العلمي في صورته أو وظيفته، وبناء منطاق قادر على الحيازة العامة والتخزين والاسترجاع، يعمل كلّ ذلك على

التحريك العلمي العملي في اتّجاه توحيد المصطلحات آلياً بعد تجسيد المنطاق المأمول الذي هو من اختصاص أولي الأمر في تصميم الموقع الذي يعالج مسائل المحتويات، وما ينجرّ عن ذلك من إمكاناته وإدارته وملكيته وهيكل البيانات, وينبغي أن يتّجه العمل المشترك والتنسيق بين المجامع إلى التوحيد، فاللغة الواحدة يجب أن يكون لها مجمع تشريع لغوي واحد، ويمكن أن تكون له مجامع قطرية أو مراكز جهوية تخدم سياسة واحدة لترقية اللغة العربية، كما ينبغي أن تستعجل الألكسو ومركزها بسورية ترجمة القائمة الكبيرة من الأبحاث والأطاريح التي كتبها الباحثون العرب بلغات أخرى في مختلف بلدان العالم.

إنّ المجلس الأعلى للغة العربية يسعى إلى التواصل الثقافي والعلمي وإلى المزيد من التنسيق في مجال **المعجم والمصطلح**، ويدعو من خلال هذا اللقاء بأن تتكامل أعمالنا بغية تفادي القول المكرور. وإنّنا في حاجة ماسة إلى

التنسيق في هذين المجالين، وتدعونا ضرورة البقاء وفرض الخصوصية أن نتواصل علمياً عن طريق تبادل المعلومات والمطبوعات كي نتفرّغ إلى المزيد من الإنتاج، ومن الضرورة كذلك أن نوجد لأنفسنا مواقع في الشابكة العنقودية للتواصل المعرفي في مجال المصطلح ولبناء معاجم موحّدة تكون وسيلة تفاهم وإنتاج.